

منتدى الويبو قضاة الملكية الفكرية لعام 2021

تعزيز الحوار بين الأجهزة القضائية عبر الحدود الوطنية

10 إلى 12 نوفمبر 2021

معلومات عن معهد الويبو القضائي

يتعاون معهد الويبو القضائي، الذي أنشأته المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) في عام 2019، مع قطاعات الويبو المعنية الأخرى من أجل تقديم دعم فعال ومجد إلى الإدارة القضائية للملكية الفكرية، وذلك بما يتماشى مع التقاليد القانونية الوطنية والظروف الاقتصادية والاجتماعية لدى الدول الأعضاء.

وللحصول على معلومات عن عمل الويبو المتعلق بالهيئات القضائية يمكن الاطلاع على موقع الويبو على العنوان التالي: <https://www.wipo.int/about-ip/ar/judiciaries>

شكر وتقدير

يسترشد معهد الويبو القضائي في عمله بتوجيهات مجلس القضاة الاستشاري للويبو الذي يضم الأعضاء التاليين:

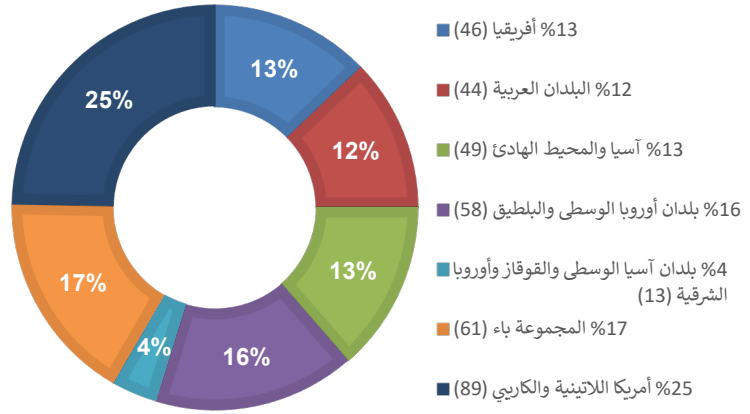
أنابيل بينيت، قاضية سابقة بمحكمة أستراليا الفدرالية، سيدني، أستراليا (الرئيسة)؛ كولين بيرس، قاض لورد بمحكمة الاستئناف في إنجلترا وويلز، لندن، المملكة المتحدة؛ سعاد الفرجاوي، قاضية ومستشارة بمحكمة النقض، ومديرة تكوين الملحقين القضائيين والقضاة بالمعهد العالي للقضاء، الرباط، المغرب؛ كلاوس جرابينسكي، قاض بمحكمة العدل الفيدرالية، كارلسروه، ألمانيا؛ لي جيان، نائب رئيس القضاة في شعبة حقوق الملكية الفكرية، محكمة الشعب العليا في الصين، بيجين، الصين؛ تاتي ماكغوكا، قاض بمحكمة الاستئناف العليا، بلومفونتين، جنوب أفريقيا؛ ماكس لامبرت انديما إيلونغوي، قاضي، نائب المدير المسؤول عن المقاضات في المجالات الإدارية والمالية ومجال الحسابات، وزارة العدل، ياوندي، الكاميرون؛ لودميلا نوفوسيلوفا، رئيسة محكمة الملكية الفكرية، موسكو، الاتحاد الروسي؛ كيثلين م. أومالي، قاضية، محكمة الاستئناف الاتحادية، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية؛ شيتارا رويشي رئيس قضاة سابق بالمحكمة العليا للملكية الفكرية، طوكيو، اليابان؛ مايتري سوتاباكول، رئيس محكمة الاستئناف في القضايا المتخصصة، بانكوك، تايلند؛ ريكاردو غيرمو فيناتا مدينا، قاض بالدائرة السابعة المتخصصة في الدعاوي الإدارية، المحكمة العليا لليما، بيرو.

منتدى الويبو لقضاة الملكية الفكرية لعام 2021 تعزيز الحوار بين الأجهزة القضائية عبر الحدود الوطنية

يهدف منتدى الويبو السنوي لقضاة الملكية الفكرية إلى توفير منصة للقضاة من جميع أنحاء العالم لتبادل خبراتهم بشأن أكثر التحديات إلحاحًا في مجال الملكية الفكرية والناجمة عن الابتكارات المتسارعة والاستخدام المتزايد للملكية الفكرية عبر الحدود الوطنية. يتعرّف المشاركون في المنتدى إلى النهج القضائية التي تتبعها البلدان الأخرى ويكتسبون فهمًا أعمق لتعزيز التحليلات التي تجريها محاكم بلادهم. ويُعتبر المنتدى جزءًا من عمل الويبو الرامي إلى تمكين السلطات القضائية من أداء دورها الحيوي، الذي يتمثل في ضمان توازن وفعالية الملكية الفكرية والابتكار والنظم الإبداعية في الدول الأعضاء.

عُقدت دورة المنتدى لعام 2021 في صيغة إلكترونية من 10 إلى 12 نوفمبر 2021. وجمع المنتدى هذا العام 360 قاضيًا من 88 بلدًا وستة محاكم إقليمية على مدى الأيام الثلاثة للبرنامج. وشارك 27 متحدثًا من 17 بلدًا وولايتين إقليميتين كمديري جلسات أو أعضاء في لجان النقاش أو مناقشين أساسيين. وتحدث جميع القضاة بصفقتهم الشخصية، وأعربوا عن آرائهم ووجهات نظرهم كأفراد، وليس بالضرورة عن آراء ووجهات نظر الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

التوزيع الجغرافي للمشاركين



وكان أحد المحاور البارزة في برنامج المنتدى هذا العام الإدارة القضائية

لقضايا البراءات، حيث تناول مواضيع مثل التحديات المتعلقة بالإدارة القضائية للقضايا البارزة بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالبراءات، وبطلان البراءات وإجراءات التعدي، والقضايا الفريدة في المنازعات المتعلقة بالبراءات البيولوجية والصيدلانية. وتناولت المناقشات أيضًا إدارة القضايا المتعلقة بمنازعات الملكية الفكرية على نطاق أوسع، مثل دور الخبراء والتعويضات. وسلّطت المناقشة الضوء على الاختلافات في الطرق التي تفصل بها المحاكم في البراءات، ولكن أيضًا أوجه التشابه، مما يعزز قيمة الحوار القضائي. وأسهمت المشاركة النشطة للقضاة من الحضور بواسطة الدردشة الافتراضية إلى حد بعيد في التبادل النشط للرؤى والنهج القضائية من جميع أنحاء العالم.

وأعرب المشاركون في المنتدى عن تقديرهم لهذه المشاركة عبر الحدود بين القضاة واستكشاف القواسم المشتركة والاختلافات. وبرز المستوى العالي للقضاة المتحدثين في التقييم العام للمنتدى باعتباره عاملاً مساعدًا على التبادل القضائي المحفّز والمفيد.

نُظّم المنتدى بست لغات (الإنكليزية والعربية والصينية والفرنسية والروسية والإسبانية) مع ترجمة فورية. ويمكن الاطلاع على البرنامج وقائمة المشاركين على صفحة المنتدى عبر الرابط التالي:

<https://www.wipo.int/meetings/ar/2021/judgesforum2021.html>

سُيعقد منتدى الويبو لقضاة الملكية الفكرية لعام 2022 في مقر الويبو في جنيف في 16 و17 نوفمبر 2022.

التقرير الموجز

يقدم الملخص التالي تقريرًا عن المناقشات التي دارت خلال المنتدى، ولا يعكس آراء أي مشارك منفرد أو آراء الويبو. وبما أن المناقشات اقتصرَت على جوانب معينة لعدد قليل من الحالات المأخوذة كعينة، لا يمثل هذا الملخص الأوضاع القانونية في أي ولاية قضائية.

وقد شارك جميع المشاركين بصفتهم الشخصية.

افتتاح المنتدى

افتتح منتدى الويبو لقضاة الملكية الفكرية في عام 2021 السيد دارين تانغ، المدير العام للويبو، والقاضية أنابيل بينيت، رئيسة مجلس القضاة الاستشاري للويبو.

ورحب المدير العام بالعدد الكبير من القضاة المشاركين من جميع أنحاء العالم خلال هذه الأوقات العصيبة التي تفرضها الجائحة. وأشار إلى أنه نظرًا إلى أن الملكية الفكرية والابتكار والإبداع أصبحت كلها محفّزات لا تنفكّ تزداد أهمية للنمو والتنمية في جميع أنحاء العالم، لا يمكن اعتبار أن الملكية الفكرية تعني مجموعة صغيرة من خبراء الملكية الفكرية ليس إلا. وأشار المدير العام أيضًا إلى عولمة الابتكار، كما يتضح من بلدان المنشأ المتغيرة لإبداعات الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم. لهذا السبب، تتطلّع خطة الويبو الاستراتيجية الجديدة، التي أقرتها مؤخرًا جميع الدول الأعضاء، إلى عالم يكون الابتكار والإبداع من أي مكان فيه مدعومين الملكية الفكرية لما فيه خير الجميع.

واعتبر المدير العام أن هذه الرؤية تقتضي من الويبو والأوساط العالمية للملكية الفكرية أن ترتقي بجهودها من جوانب عدّة: أولاً، يجب على الويبو أن تستكمل أنشطتها التقليدية عبر مساعدة الأعضاء، ولا سيما المنتمين إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نموًا، على الاستفادة من الملكية الفكرية كمحفز قوي للوظائف والاستثمارات والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والمجتمعات النابضة بالحياة. وثانيًا، يجب على الويبو بناء نظام أكثر شمولًا للملكية الفكرية، وإيجاد سبل لتحقيق فوائد ملموسة للشعوب والمجتمعات المحلية على أرض الواقع وفي كل منطقة من مناطق العالم.

وأشار المدير العام أيضًا إلى أنّ الدول الأعضاء تحتاج، في جميع هذه المجالات، إلى تعزيز أنظمتها المحلية المتعلقة بالملكية الفكرية، الأمر الذي يتطلب بدوره أن ينشئ الأعضاء مؤسسات قضائية فعالة وناجعة في مجال الملكية الفكرية. وفي الواقع، وبالنظر إلى الدور المركزي المتزايد الذي تؤديه الاقتصادات الابتكارية والإبداعية في البلدان في جميع أنحاء العالم، فقد أصبح دور قضاة الملكية الفكرية كمحكّمين في المسائل التقنية ذات الآثار القانونية والاجتماعية والاقتصادية البارزة أكثر أهمية. وقد أظهر المثال البارز الأخير حول سلسلة القضايا التي أثارها صاحب آلة DABUS، المتعلقة بما إذا كان من الجائز لأنظمة الذكاء الاصطناعي أن تحصل على براءات للاختراعات التي تبتكرها، الدور الهام للمحاكم في تطبيق القوانين الحالية على المشهد التكنولوجي الحديث، علمًا أنّ كلّ محكمة في تعتمد نهجها الخاص، وفي بعض الأحيان تصل إلى استنتاجات مختلفة.

وأعاد المدير العام التأكيد على غاية المنتدى باعتباره فرصة لتبادل الخبرات والحكم المكتسبة بين الولايات القضائية، بغية السماح للقضاة بإيضاح وتعلّم كيفية تطوّر قانون الملكية الفكرية، وكذلك الوظائف القضائية في مجال الملكية الفكرية، عبر سباقات قانونية واجتماعية واقتصادية مختلفة. كذلك، عرض المدير العام موضوع هذه السنة، وهو الإدارة القضائية للقضايا، مع التركيز بشكل خاص على التحديات التي تواجه القضاة في إدارة المنازعات المتعلقة بالبراءات.

أخيرًا، وأعرب المدير العام عن امتنانه العميق لأعضاء مجلس القضاة الاستشاري للويبو، الذين قدّموا المشورة بسخاء بشأن اتجاه ومضمون عمل الويبو مع السلطات القضائية، ولا سيما في التحضير للمنتدى، ورحب بالقضاة المشاركين ودعاهم للانخراط في المحادثات القضائية من أجل خوض حوار هادف.

وتحدّثت القاضية أنابيل بينيت بصفتها رئيسة مجلس القضاة الاستشاري للويبو، وأشارت إلى أنّ المنتدى أصبح تقليدياً ثميناً، بالإضافة إلى كونه فرصة تعليمية، ورحبت بالقضاة الذين يشاركون مرّة جديدة في المنتدى، فضلاً عن القضاة الذين ينضمّون للمرة الأولى. وأضافت القاضية بينيت أنّ أحد العناصر المهمة في مفهوم المنتدى أنه يسمح للقضاة بأن يجتمعوا ويعبّروا المشاكل التي يواجهونها وحلولها، ويكتشفوا الطرق المختلفة التي تدير بها السلطات القضائية هذه المشاكل.

واعتبرت القاضية بينيت أنّ هذا حوار هذا العام يكتسب أهمية كبرى نظراً إلى أنه يجري في أثناء تفشي الجائحة، إذ اضطرّ الكثير من القضاة إلى ع اتخاذ القرارات والنظر في القضايا بمفردهم، من دون الاستفادة في كثير من الأحيان من آراء القضاة الآخرين في محاكمهم. لذلك، اعتبرت القاضية بينيت أنّ المنتدى يشكل فرصة للعمل وخوض المحادثات مع قضاة آخرين، حتى وإن لم يكن ذلك بصورة شخصية.

وأشارت القاضية بينيت إلى أنّ مواضيع البرنامج اختبرت لأنها قضايا حقيقية يواجهها القضاة الذين يتحدثون عنها، كما شجعت القضاة المشاركين على اغتنام الفرص المتاحة لطرح الأسئلة والتعليقات والدردشات، كطريقة للمشاركة في المجتمع الدولي للقضاة الذين يتعاملون مع قضايا متشابهة ومشاكل مماثلة. وقالت إن الكثير من القضاة الحاضرين قد تقابلوا بالفعل في المنتديات السابقة، وهم يعرفون أنه من المفيد التحدث إلى بعضهم البعض وتبادل خبراتهم وطرح الأسئلة.

وبالرغم من أن النسق الافتراضي لن يحل محل التفاعلات الشخصية، أشارت القاضية بينيت إلى أنّ المنتدى الافتراضي يسمح للقضاة غير القادرين على السفر بالانضمام إلى البرنامج، ورحبت بالمحادثات المقبلة.

الجلسة 1: إدارة قضايا البراءات

عرضت الجلسة موضوع منتدى الويبو لقضاة الملكية الفكرية لعام 2021 وهو الإدارة القضائية للقضايا المتعلقة بالبراءات. وقد اختبر هذا الموضوع في ضوء السعي والتفكير المستمرين في عدد من الولايات القضائية لتعزيز الإدارة القضائية للمنازعات المتعلقة بالبراءات. وتتركز الاعتبارات ذات الصلة حول تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء، ولا سيما بالنسبة للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الحد من التكاليف والمدة اللازمة للتقاضي بشأن البراءات، وتطبيق الإدارة المبكرة والفعالة للقضايا، واعتماد آليات بديلة لتسوية المنازعات، أو زيادة التخصيص في الجهاز القضائي لتوفير فهم أوسع للسياق التكنولوجي في المنازعات المتعلقة بالبراءات. وكان الهدف من منتدى العام 2021 إتاحة الفرصة لتبادل المعلومات بشأن أدوات إدارة القضايا المتاحة للقضاة لجعل الإجراءات القضائية أسهل وأكثر إنصافاً وفعالية. بالإضافة إلى ذلك، كان الغرض من المناقشة المساهمة في مشروع الدليل القضائي للويبو الخاص بإدارة قضايا البراءات الدولية، وهو ثمرة تعاون بين معهد الويبو القضائي ومعهد بيركلي القضائي، من أجل إعداد دليل عملي يوفر رؤى ووجهات نظر قضائية من تسع ولايات قضائية تنظر في قضايا هامة متعلقة بالبراءات.

واستعرض المتحدثون خبرة الولايات المتحدة في وضع نهج مشترك للإدارة القضائية في منازعات البراءات، كما استعرضوا الجهود الدؤوبة والمدرسة المبذولة على مدى السنوات الخمسين الماضية لبناء نهج متسق وموحد، ولتوفير التعليم القضائي المناسب لتطوير مجموعات من المهارات لإدارة قضايا البراءات.

وكانت سنة 1982 سنة فاصلة في هذا المجال، رذ أنشئت خلالها محكمة الاستئناف الأمريكية للدائرة الاتحادية. وقد حدثت تطورات هامة منذ التسعينيات نتيجة الثورة التكنولوجية والتكنولوجيا الرقمية والارتفاع السريع جداً في عدد قضايا البراءات. وتعتمد المحاكم المحلية في الولايات المتحدة استراتيجيات مختلفة جداً لإدارة القضايا، وتعيّن على قضائها، الذين لم تكن لديهم خبرة متخصصة في البراءات، أن يضعوا إجراءات واستراتيجيات للتعامل مع العدد المتزايد من القضايا.

أدت هذه الظروف إلى ولادة الفلسفة الحديثة لإدارة قضايا البراءات في الولايات المتحدة، وكان ذلك مدفوعاً جزئياً بقرار محكمة الاستئناف الأمريكية للدائرة الاتحادية التي رأت أن تفسير مطالبات البراءات يقع على عاتق قاضي المنطقة وليس

هيئة المحلفين. وأدى ذلك إلى تحوّل في دور قضاة المناطق، الذين شرعوا في اتباع نهج استباقي أكثر من ذي قبل في إدارة القضايا. وبُذلت جهود أيضاً، بمبادرة من القضاة وتحت قيادتهم، للجمع بين محامي البراءات والأوساط الأكاديمية لوضع مجموعة من القواعد المحلية لبراءات الاختراع التي تحدّد نهجاً متسقاً في إدارة القضايا. وشملت العناصر الرئيسية للقواعد المحلية للبراءات مهلاً محددة للمنازعات بين الأطراف وللإيداع المبكر للمطالبات، وتوفير مقارنة ممنهجة ومتسلسلة وبتدرّج وتنفّذ في الوقت المناسب لعملية الإفصاح. وسمحت هذه المقاربة بكشف المسائل التي تنطوي عليها قضايا البراءات وتصنيفها بحسب الأولوية. وتمّ تعميم قواعد البراءات هذه، التي وضعت في البداية في محكمة مقاطعة كاليفورنيا الشمالية، على محاكم أخرى وتلتها سلسلة من برامج التعليم السنوية.

وتلت ذلك جهود لتنظيم المعارف من خلال إعداد الدليل القضائي لإدارة قضايا البراءات في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي نشره المركز القضائي الفدرالي الأمريكي للمرة الأولى في عام 2009. واستخدم الدليل القضائي لتدريب عدد كبير من القضاة، ومن خلال هذه الجهود، وضعت أنظمة جديدة وأكثر تنسيقاً لإدارة قضايا البراءات.

وقد أدخل قانون الاختراعات الأمريكي لعام 2011 أول إجراء فعلي للإبطال لدى مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، من خلال المراجعة بين الأطراف والمراجعة اللاحقة للمُنح، ما وفرّ جدولاً زمنياً سريعاً لمراجعة البراءات من قبل خبراء البراءات والتقنيين ذوي الخبرة العاملين في هيئات مكونة من قضاة ثلاثة. بالإضافة إلى ذلك، باتت المادة 337 للجنة التجارة الدولية المتعلقة بعملية التحقيق في البراءات تُطبّق بشكل متزايد.

وبفضل هذه العناصر المتنوعة، بات نظام الولايات المتحدة أكثر ثراءً وازداد مستوى تخصّصه وشمل المزيد من برامج التعليم القضائي المرافقة له.

وأقرّ المشاركون في المناقشة بأن لكل بلد نظامه القضائي المتميز والثقافة والممارسات القضائية المرافقة له. ومع ذلك، أعربوا عن أملهم في أن يحدد الدليل القضائي المقبل لإدارة القضايا المتعلقة بالبراءات مجموعات المهارات المشتركة التي قد تكون مفيدة، وأن تجد ولايات قضائية مستعدة لاعتماد هذه الممارسات خارج البلدان التسعة المساهمة.

المراجع:

- المركز القضائي الفدرالي، الولايات المتحدة الأمريكية: [الدليل القضائي لإدارة قضايا البراءات](#) (الطبعة الثالثة، 2016)
- المركز القضائي الفدرالي، الولايات المتحدة الأمريكية: [دليل الوساطة في مجال البراءات](#) (2019)

الجلسة 2: التحديات الخاصة أمام إدارة القضايا المتعلقة بمنازعات البراءات

تناولت هذه الجلسة وفترة "التأمل" المرافقة لها التحديات الأكثر شيوعاً التي يواجهها القضاة في إدارة قضايا المنازعات المتعلقة بالبراءات. وكخطوة أولى، عرض المتحدثون الهياكل القضائية المسؤولة عن المنازعات المتعلقة بالبراءات في ولاياتهم القضائية، ما أظهر تنوع الأنظمة القانونية والقضائية ومستويات التخصص وتقسيم الاختصاصات.

ففي أستراليا، على سبيل المثال، يتمّ البتّ في المنازعات المتعلقة بالبراءات في المحكمة الابتدائية ومحكمة الدرجة الثانية من جانب قضاة متخصصين في المحكمة الاتحادية الأسترالية، يمتلكون خبرة متخصصة في منازعات الملكية الفكرية، بالرغم من كونهم قضاة عامين. وفي الولاية القضائية لجنوب أفريقيا التي تعتمد نظام القانون العام هي الأخرى، لا يجوز الاستماع إلى إجراءات البراءات إلا في الدرجة الابتدائية من قبل المحكمة المتخصصة التابعة لمفوض البراءات. والمفوضون هم قضاة المحكمة العليا يتمّ تعيينهم لهذا الغرض، وإن أمكن يكونون قضاة من ذوي الخبرة في مجال الملكية الفكرية. ومنذ عام 2018، كانت الإجراءات المعمول بها هي تلك التي تندرج تحت المحكمة التجارية في شعبة القضاء على التمييز ضد المرأة التابعة للمحكمة العليا لجنوب أفريقيا، التي أعيد تشكيلها مؤخراً بموجب توجيهات إجرائية تمكن القضاة من إدارة القضايا بفعالية.

وقدمت البرازيل وجهة نظر مختلفة، إذ إنها تعتمد نظام القانون المدني، حيث يتمّ تحديد الإجراءات القضائية في التشريعات، ويجري التقاضي كتابياً المقام الأول، ويتمّ الاستناد إلى الشكليات لضمان احترام الإجراءات القانونية الواجبة. علاوة على ذلك، في البرازيل، يقسم النظام القانوني الثنائي الاختصاصات في مجال المنازعات المتعلقة بالبراءات. وفي كل

من الحاكم الفدرالية والمحاكم الحكومية، تتألف هيئة القضاة من قضاة عامين. ورغم أنه ليس هناك أية محكمة وطنية متخصصة في الملكية الفكرية، هناك قدر من الاختصاص في الولايات القضائية التي تتركز فيها منازعات الملكية الفكرية: في المحكمة الفدرالية بربو دي جانيرو، هناك أربع محاكم متخصصة وهيئات استئناف متخصصة، كجزء من الهيكل القضائي الاتحادي، لمعالجة المنازعات المتعلقة بصحة الملكية الفكرية عمومًا؛ وفي المحكمة الحكومية بساو باولو، هناك محاكم متخصصة وهيئات استئناف للقضايا التجارية التي تشمل أيضًا الملكية الفكرية.

وقدمت الصين نهجًا مختلفًا، حيث أنشئ نظام متعدد المستويات من محاكم الملكية الفكرية المتخصصة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك أربع محاكم إقليمية للملكية الفكرية في بيجين وشنغهاي وغوانزهو وميناء التجارة الحرة بهيانان، فضلًا عن محكمة الملكية الفكرية التابعة لمحكمة الشعب العليا. وأنشئت محكمة الملكية الفكرية التابعة للمحكمة العليا في عام 2019 من أجل مواءمة الطعون المتعلقة بالبراءات والتكنولوجيا على الصعيد الوطني، كما أنها أدت أيضًا إلى مواءمة معايير المحاكمة في هذه القضايا. بالإضافة إلى ذلك، أنشئت 24 هيئة قضائية في مجال الملكية الفكرية، ذات ولاية قضائية إقليمية متداخلة فيما يتعلق بقضايا الملكية الفكرية. وأشارت الصين إلى أنّ قضايا البراءات هي النوع الرئيسي من المنازعات التي تنظر فيها محاكم الملكية الفكرية المذكورة.

وأشير إلى أن إجراءات البراءات تجري في عدد من الولايات القضائية في إطار قواعد الإجراءات المدنية العادية، غير أن القضاة يمتلكون سلطة تقديرية لتكييف الإجراءات لتلائم خصوصيات الفصل في البراءات.

وفي ضوء ما سبق، غطت الجلسة مسائل إدارة القضايا التي تنشأ في كل مرحلة من مراحل إجراءات البراءات، بدءًا من مرحلة ما قبل المحاكمة ووصولًا إلى مرحلة المحاكمة وما بعدها.

في بلدان مثل أستراليا وجنوب أفريقيا، يضطلع القضاة بدور نشط في إدارة القضايا. في مرحلة ما قبل المحاكمة، وبحسب حجم القضية، تُعقد جلسات استماع عدّة لإدارة القضايا، ما يسمح للقاضي بتكوين فهم مبكر للبراءات والمطالبات ومدى تعقيد التكنولوجيا ذات الصلة، فضلًا عن تكوين فكرة حول الدفاعات والمطالبات المقابلة المحتملة. وبفضل هذا الفهم المبكر، يتمكّن القاضي من توجيه الأطراف لإعداد المراجع التكنولوجية للمساعدة في تقصي الحقائق التقنية. كذلك، تتيح هذه الجلسات للقضاة فرصة لإدارة نطاق النزاع، وذلك عبر تشجيع الطرفين على الحد من المطالبات مثلًا، أو إدارة الحجج المتقابلة بشأن نطاق المرافعات أو الاستحصال على الأدلة أو السرية الامتياز. ولوحظ أن تقديم بيان غير رسمي بالأراء قد يكون أكثر فعالية في حلّ القضايا التي لا تحتاج إلى الانتقال إلى الحجج كاملة، لضمان عدم تأخير تسوية النزاع من دون داع. ويمكن أيضًا استخدام جلسات إدارة القضايا للبت في نطاق شهادة الخبراء مع الطرفين وتنظيمه. واعتبر أيضًا أن تحديد جدول زمني للقضية في أقرب مرحلة ممكنة وضمان التقيد به يعد جزءًا أساسيًا من إدارة القضايا. في المقابل، في البرازيل، تجري إجراءات البراءات كتابيًا إلى حد بعيد، وليست هناك إجراءات سابقة للحكم ولا يحدد القاضي جلسات الاستماع المتعلقة بالتعليمات إلا إذا رأى ذلك ضروريًا.

وأشير إلى أن الإدارة النشطة للقضايا تتطلب تخصيص وقت وموارد قضائية ثمينة جدًا. وقد يكون ذلك سببًا في اقتصار الإدارة القضائية النشطة في بعض الولايات القضائية على الحالات الكبرى حصريًا.

وفي ما يتعلق بمرحلة المحاكمة، لوحظ أن الولايات المتحدة هي الوحيدة من بين الولايات القضائية الممثلة التي تلجأ إلى محاكمات أمام هيئة محلفين في دعاوى البراءات. وفي البلدان الأخرى، تستمع المحاكم إلى المنازعات المتعلقة بالبراءات، سواء أكانت تتألف من قاض واحد أو من هيئة استئناف. وفي الولايات القضائية الممثلة، تُحال معظم قضايا البراءات إلى المحاكمة ما لم يتفق الأطراف على تسوية قبل ذلك.

وخاض فريق الخبراء نقاشًا واسعًا، وكذلك مع القضاة المشاركين من الجمهور، بشأن تشعب إجراءات البراءات بين مسائل الصلاحية والتعدي التي تستمع إليها محاكم مختلفة. وجرى التباحث في الأسباب الهيكلية لهذا التشعب، وكذلك في مزايا النظر في القضايا معًا أو على التوالي وأوجه انعدام الكفاءة في هذه الإجراءات. وذكر المشاركون أنه في الولايات القضائية التي تعتمد هذا التشعب، وحتى في الحالات التي تعقد فيها جلسات الصلاحية والتعدي بالتوازي مع بعضها البعض نظريًا، كما هي الحال في البرازيل، فإن التفاعل بين مسائل الصلاحية والتعدي قد يؤثر في إمكانية سير الإجراءات بالتوازي مع بعضها البعض من الناحية العملية. وفي الولايات المتحدة، من الممكن أيضًا الاستماع إلى الطعون المتعلقة بالصلاحية من خلال عملية إدارية في مجلس المحاكمة والطعن في مجال البراءات التابع لمكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، بينما تجري المحاكمة على مستوى محكمة المقاطعة. وفي إسرائيل، لا يمكن الاستماع إلى

قضايا التعدي إلا من قبل قضاة محليين، في حين يتعامل مكتب البراءات مع مسائل الصلاحية؛ ومع ذلك، يمكن أيضًا رفع دعاوى مضادة بشأن الصلاحية في دعاوى التعدي والاستماع إليها معًا.

وفي أستراليا وجنوب أفريقيا، تتمثل الممارسة الاعتيادية في سير إجراءات الصلاحية والتعدي بالتوازي مع بعضها البعض في المحاكمة نفسها. ومن مزايا هذا النهج التفاعل بين الحجج المتعلقة بنطاق مطلب ما لأغراض تحديد الصلاحية، مقابل الحجج المتعلقة بالتعدي.

وفي ما يتعلق بمسألة الأدلة، تبين أنّ تبادل الأدلة المكتوبة بين الطرفين من الممارسات الشائعة في كل من الولايات القضائية التي تعتمد نظام القانون المدني والقانون العام. وكانت النهج المتعلقة بتلقي أدلة الخبراء أكثر تحديدًا في كل ولاية قضائية.

وفي ما يخص موضوع التعامل مع أدلة الخبراء المقدمة من الأطراف، تسمح القواعد الإجرائية في أستراليا وجنوب أفريقيا بإدارة أدلة الخبراء إلى حدّ بعيد من أجل تحديد القواسم المشتركة والاختلافات. وفي جنوب أفريقيا، لا يزال استخدام هذه الأحكام غير شائع في حالات البراءات، لكنه أخذ في التزايد. أما في أستراليا، فيُطلب من الخبراء الاجتماع في منتدى للخبراء بعد تبادل الأدلة الخطية، من أجل إعداد تقرير فني مشترك يساعد كثيرًا على الحدّ من النقاط الإشكالية. ويقدم الخبراء، أثناء المحاكمة، أدلة شفوية متقابلة في ما يُسمّى "Hot Tub" أو نقاشًا مباشرًا يطرح كل منهم خلاله أسئلة أخرى تخضع لتدقيق المحامين أيضًا.

وفي ما يتعلق بموضوع الخبراء الذين تعينهم المحكمة، ذُكر أن فئة محددة من المحققين التقنيين في الصين تساعد المحكمة في محاكمات البراءات. ويمكن أن يشارك الخبراء التقنيون في التحقيق وجمع الأدلة، وكذلك في الجلسات الشفهية مثل التحقيق والاجتماعات السابقة للحكم وجلسات الاستماع، وأية يمكن لهم أيضًا حضور مداورات الهيئة القضائية. وتتسم مشاركة المحققين في الإجراءات بالشفافية، إذ يجب ذكر هويتهم في وثيقة الحكم. وفي حال حضر الخبراء التقنيون في مداورة استعراض القضية، فإن ينبغي إدراج آرائهم في محاضر المداورات. ويمكن أن تشكل الآراء التقنية المقدمة مرجعًا للقضاة لتقضي الوقائع التقنية، ولكن ليس للمحقق الحق في التصويت في الحكم على النزاع. وذكر أن للمحقق التقني دورًا مختلفًا عن الشهود الخبراء، الذين يمثلون أمام المحكمة نيابة عن الطرفين.

كذلك، يستخدم الخبراء الذين تعينهم المحاكم بصفة أعم في ولايات قضائية أخرى، مثل البرازيل وألمانيا وإسرائيل والولايات المتحدة. ففي إسرائيل على سبيل المثال، يمكن للمحكمة أن تعين مستشارين علميين في قضايا البراءات. وفي حين يعتبر خبراء الأطراف في البرازيل وألمانيا جزءًا من طلبات الأطراف، والخبير الذي تعينه المحكمة هو وحده مصدر الأدلة الرسمية، فإن شهادات الخبراء الذين تعينهم المحكمة والخبراء الذين يعينهم الأطراف تُعتبر على أنها أدلة تقنية صالحة في الولايات المتحدة. أما في أستراليا، وعلى الرغم من أن المحكمة تتمتع بسلطة تعيين الخبراء، فإن هذه السلطة غير مستخدمة.

وكانت هذه الاختلافات بين الولايات القضائية محط اهتمام ونقاش كبيرين بين أعضاء الفريق والمشاركين. وشملت الأسئلة المطروحة مسائل الشفافية والتدقيق العام في الإجراءات القضائية، والإجراءات القانونية الواجبة للأطراف التي يجب أن تكون مطلعة على جميع الأدلة وأن تتاح لها الفرصة للرد، ودور القاضي في أن يكون صانع القرار النهائي. وأشار إلى أن الآراء العلمية المختلفة لكل من الأطراف المتنازعة قد تكون صادقة في لحظات معينة، وأن دور القاضي يمكن في التعامل مع هذه الاختلافات.

كذلك، أثبتت مسألة الوساطة باعتبارها إجراءً معياريًا من عملية البت في البراءات في بعض الولايات القضائية. ففي أستراليا على سبيل المثال، تتمثل الممارسة السائدة في إحالة جميع القضايا إلى الوساطة، في ما عدا في الحالات التي يقتنع فيها القاضي بعدم وجود احتمال كبير للنجاح. وتوفّر المحكمة الاتحادية نفسها أمناء التسجيل المخولين بإجراء الوساطة، أو يمكن للأطراف تعيين الوسيط الخاص بهم. وفي جنوب أفريقيا، يجب أن تنظر الأطراف في الوساطة ويُطرح هذا الخيار قبل أن تنتقل القضية إلى المحاكمة، ولكنها ليست إلزامية.

وبالانتقال إلى المرحلة النهائية من إجراءات البراءات، لوحظت اختلافات في الإجراءات القضائية الخاصة بتقدير الأضرار عبر البلدان. ففي أستراليا والبرازيل وجنوب أفريقيا، لوحظ أنه يُنظر في قضية التقدير بشكل مستقل، وبعد تحديد

الصلاحية و/أو التعدي. ومن فوائد هذا النهج أنه إذا لم ينجح المدعي، لا تحتاج المحكمة إلى عقد جلسة اجتماع لتقدير الأضرار.

ومن الممارسات الشائعة في جميع الولايات القضائية الممثلة منح تعويضات عن الأضرار، ولكن التعويضات المعززة لا تستخدم في البرازيل أو جنوب أفريقيا. وفي أستراليا، على الرغم من أن معظم التعويضات الممنوحة تهدف إلى ردّ الحق، د تُمنح بعض التعويضات الإضافية المحدودة عندما تكون هناك عناصر مشددة. وتتناول المحكمة هذه المسألة في مرحلة التقدير. وعلى النقيض من ذلك، توجد في الصين، منذ اعتماد قانون جديد للبراءات في عام 2021، تعويضات عقابية تصل إلى خمسة أضعاف الضرر في حالات التعدي المتعمد والخطير. وقدم تفسير قضائي صادر عن محكمة الشعب العليا إرشادات أوسع لفرض مثل هذه التعويضات الجزائية في القضايا المدنية بشأن التعدي على الملكية الفكرية.

وفي الختام، لوحظ أن بعض التحديات المتعلقة بالإدارة القضائية لمنازعات البراءات تنشأ عادة في جميع الولايات القضائية، في حين أن بعضها الآخر محدد بأنظمة قانونية معينة أو ثقافات قضائية معينة. وحتى في الحالات التي تواجه فيها السلطات القضائية شواغل مماثلة، يمكن إدارتها بطريقة مختلفة.

المراجع:

- المحكمة الفيدرالية في أستراليا، أستراليا: [المبادئ التوجيهية المشتركة المتعلقة بأدلة الخبراء المتقابلة](#)
- محكمة الشعب العليا، الصين [2021] تفسير محكمة الشعب العليا بشأن تطبيق التعويضات الجزائية على الدعاوى المدنية المتعلقة بانتهاك حقوق الملكية الفكرية
- المحكمة العليا لجنوب أفريقيا [2018]: توجيهات إجرائية للمحكمة التجارية، المحكمة العليا، شعبة غواتينغ، جوهانسبرغ وبيريتوريا

الجلسة 3: صناع القرار ودور الخبراء في منازعات البراءات

تناولت هذه الجلسة وفقرة "التأمل" المرافقة لها أحد الجوانب الرئيسية لإدارة قضايا البراءات: كيف يكتسب القضاة المعرفة التقنية اللازمة للبت في قضية البراءة؟ وما هو دور الخبراء في هذا السياق؟ بما أن التقاضي بشأن البراءات يشمل جميع أنواع التكنولوجيات والتطبيقات العلمية، على القضاة دائمًا تكوين فهم واضح لمجال تقني محدد من أجل النظر في نزاع ما. وكما أوضح المتحدثون خلال المناقشة، فإن التعقيدات التي ينطوي عليها التعامل مع أدلة الخبراء، فضلًا عن المستويات المتفاوتة للتدريب التقني للقضاة الذين قد ينظرون في قضايا البراءات، تجعل من ذلك أحد الجوانب الصعبة في إدارة قضايا البراءات.

وكنقطة انطلاق، ناقش الفريق مختلف مستويات التدريب التقني للقضاة في الولاية القضائية لكل منهم. وفي بلدان مثل الولايات المتحدة وسنغافورة، ينظر القضاة العامون ذوو المؤهلات القانونية في معظم قضايا البراءات. وفي بعض الحالات، تكون لدى القاضي المؤهل قانونيًا أيضًا خلفية تقنية؛ غير أن ذلك ليس شرطًا. وفي الولايات القضائية الممثلة الأخرى، لا سيما تلك التي تمتلك محكمة متخصصة في البراءات، يمكن أن تتألف هيئة المحكمة من قضاة مؤهلين في القانون جنبًا إلى جنب مع قضاة مؤهلين في مجال تقني. فعلى سبيل المثال، تتألف الأفرقة العاملة في المحكمة الاتحادية للبراءات في ألمانيا من قضاة ذوي خلفية قانونية ومن قضاة ذوي خلفية تقنية لهم مؤهلات في المجال التكنولوجي المتعلقة بالبراءة ذات الصلة. وفي محكمة البراءات في جمهورية كوريا، يمكن أن تضم هيئة المحكمة القضاة الحائزين على تدريب تقني، بالإضافة إلى مؤهلاتهم القانونية. وأشار أيضًا إلى أن المحاكم وهيئات التدريب القضائي توفر، في بعض البلدان، التدريب المستمر للقضاة العاملين في مجالات تقنية محددة، مثل المستحضرات الصيدلانية والكيمياء، وكذلك في معالجة قضايا البراءات وفهمها عمومًا.

وسلط الفريق الضوء أيضًا على الطرق المختلفة التي يتعرف بها القضاة إلى الجوانب التكنولوجية والاقتصادية للبراءات موضوع الإجراءات، سواء بشكل رسمي أو غير رسمي. على المستوى غير الرسمي، قد يستفيد القضاة من المعرفة التقنية من عدد من المصادر - وبحسب الولاية القضائية، قد تستند هذه المعرفة إلى خبراتهم التقنية الخاصة أو خبرة الكتبة التابعين لهم، أو ممثلي الأطراف الذين يقدمون، في بعض الظروف، دلائل تعليمية، بالإضافة إلى شهادات الخبراء الرسمية

التي تتلقاها المحاكم بموجب القواعد الإجرائية المحددة لكل ولاية قضائية. ويمكن تقديم هذه الأدلة التقنية من قبل الشهود الخبراء الذين تعيّنهم الأطراف، أو المحكمة، أو كلاهما.

وأقر المتحدثون بالتحديات التي يواجهها القضاة في التأكد من مصداقية الخبراء الذين تعيّنهم الأطراف وفي موازنة الاختلافات بين آراء الخبراء المستلمة. وتشمل بعض الآليات التي تستخدمها المحاكم لتقييم مصداقية الخبراء أو التوفيق بين الأدلة المختلفة ما يلي: فحص المنهجيات التي يستخدمها الخبراء ومؤهلاتهم؛ واستخدام الاستجواب المتبادل من قبل المحامي المقابل، أو الاستجواب المباشر من هيئة المحكمة، لاختبار الأدلة المقدمة من الخبراء؛ واستخدام الأدلة المتقابلة (في بعض الولايات القضائية المشار إليها بـ "Hot Tubs" أو نقاشات الخبراء المباشرة) التي تسمح للخبراء المتعارضين بالتفاعل المباشر مع أدلة الآخرين؛ ولقاءات الشهود الخبراء، حيث تتاح للخبراء فرصة لعرض آرائهم ومناقشتها في إطار غير تنازعي.

ونظر الفريق أيضًا في نطاق الدور الذي يؤديه الخبراء المعينون في الدعاوى القضائية المتعلقة بالبراءات. وتركزت هذه المناقشة على التمييز بين المسائل القانونية والوقائع. ورأى المتحدثون أن دور الخبراء، في ولاياتهم القضائية، يكمن في الإجابة على أسئلة الوقائع التي تتطلب مستوى عاليًا من المعرفة التقنية في التكنولوجيا المحددة التي يجري التقاضي بشأنها. فيمكن، على سبيل المثال، أن تتعلق المسائل المتعلقة بالوقائع بالمنظور العام للشخص الذي يكون من أهل المهنة في تاريخ إيداع طلب البراءة: المعارف والقدرات والخبرات والنهج المنهجي؛ والكشف عن ابتكار مشابه سابق؛ وخصائص المنتج المتعدي المزعوم؛ وطريقة عمل عملية إنتاج يُزعم أنها متعدية. وفي المقابل، يمكن أن تشمل المسائل القانونية، بحسب الولاية القضائية، تكوين الطلب، وتقييم الطابع الجديد أو النشاط الابتكاري أو القيمة المضافة.

لكن المناقشة كشفت أن هذا التمييز قد يطرح تحديات أمام القضاة من الناحية العملية. فعلى سبيل المثال، أشار بعض المتحدثين إلى مسائل قانونية تعتمد على مسائل وقائية، وذكروا الحاجة إلى أن يدير القاضي أدلة الخبراء لضمان توجيهها نحو المسائل الوقائية بشكل مناسب. وأبرز أعضاء الفريق أهمية التفاعل بين القاضي والخبير بعدد من الطرق في جميع مراحل عملية إدارة القضايا: على سبيل المثال، من خلال الحصول على تقارير كتابية من الخبراء في وقت مبكر، وطرح أسئلة مركزة، والسعي إلى توضيح نقاط الاتفاق والخلاف بين الخبراء.

وأخيرًا، شدد الفريق على أنه وبالرغم من أن الخبراء يضطلعون بدور مهم في التقاضي بشأن البراءات، فإن القضاة غير ملزمين بآرائهم. وللبت في القضية، يأخذ القضاة بعين الاعتبار مصادر المعلومات الأخرى، مثل مواصفات البراءات والوثائق التقنية ذات الصلة والحجج المقدمة من الطرفين، من بين أمور أخرى.

المراجع:

- محكمة البراءات في جمهورية كوريا [2019]: [القضية رقم 2017753720](#)
- محكمة العدل العليا في سنغافورة [2020]: شركة Element Six Technologies المحدودة ضد شركة Ila Technologies Pte المحدودة، القضية رقم SGHC 26

عمل الويبو في مجال الإدارة القضائية للملكية الفكرية

قدمت هذه الجلسة لمحة عامة عن عمل الويبو في مجال الإدارة القضائية للملكية الفكرية، الذي يهدف إلى تمكين السلطات القضائية من أداء دورها الحيوي في ضمان أن تكون الملكية الفكرية والابتكار والنظم الإيكولوجية الإبداعية متوازنة وفعالة، والإسهام في توفير المعارف والبيانات المتعلقة بالملكية الفكرية لجمهور أوسع.

وذكر أن هذا العمل منظم في إطار ثلاث ركائز: تعزيز الحوار القضائي عبر الحدود الوطنية؛ وتعزيز بناء القدرات القضائية؛ وتيسير النفاذ إلى المعلومات القانونية المتعلقة بالملكية الفكرية، بما في ذلك القوانين والأنظمة القضائية والقرارات المتعلقة بالملكية الفكرية. وتشمل المبادئ الرئيسية التي توجه عمل الويبو مع السلطات القضائية ما يلي: الاعتراف بتنوع الهياكل والنهج القضائية الوطنية؛ والتشديد على الملكية الوطنية والاستدامة؛ وتحديد أولويات الرؤى القضائية، وتلقي التوجيه بشكل خاص من مجلس القضاة الاستشاري للويبو.

وفي إطار الركيزة الأولى المتعلقة بالحوار القضائي عبر الحدود الوطنية، فإن منتدى الويبو السنوي لقضاة الملكية الفكرية هو الحدث الرئيسي، الذي تعكس المشاركة المتزايدة فيه نمو المجتمع العالمي لقضاة الملكية الفكرية. بالإضافة إلى ذلك، تناولت الندوات القضائية، مثل ندوات الويبو الافتراضية للقضاة، المواضيع في الوقت المناسب من خلال حلقات نقاش حول الأحكام القضائية الصادرة مؤخرًا.

ويجري أيضًا تعزيز تبادل المعلومات من خلال المنشورات، بما في ذلك مجموعة الويبو حول الأحكام الرائدة، التي ستشهد، في عام 2022، إضافة القرارات الصادرة عن محاكم الدول الأعضاء في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية والاتحاد الروسي. ومن المتوقع إصدار كتاب عن الملكية الفكرية في الفلبين وفيتنام، فضلًا عن الدليل القضائي الدولي لإدارة القضايا المتعلقة بالبراءات، في عام 2022، وما من إعداد قضاة بارزين من ولايات قضائية رئيسية.

وتتمثل الركيزة الثانية من عمل الويبو مع السلطات القضائية في تعزيز بناء القدرات القضائية بهدف وضع برامج طويلة الأجل ومستدامة للثقيف القضائي بشأن الملكية الفكرية في الدول الأعضاء المهمة. وتشمل هذه المشروعات الكثير من الإنجازات، مثل دورة للتعليم عن بعد التي تقدمها أكاديمية الويبو، وصياغة المواد المرجعية، فضلًا عن برامج تدريب المدربين.

أما الركيزة الثالثة فهي تيسير النفاذ بقدر أكبر إلى المعلومات القانونية المتعلقة بالملكية الفكرية، وبرنامج WIPO Lex - وهو بوابة موحدة للولوج إلى نحو 50 000 من القوانين والمعاهدات والأحكام القضائية المتعلقة بالملكية الفكرية.

وأخيرًا، تمت الإشارة إلى خدمات مركز الويبو للتحكيم والوساطة في توفير خيارات بديلة لتسوية المنازعات في القضايا المتعلقة أمام المحاكم.

الجلسة 4: إجراءات بطلان / إبطال البراءة

تناولت هذه الجلسة وفقرة "التأمل" المرافقة لها إدارة إجراءات صلاحية البراءات بطلانها، وأظهرت وجود تباين كبير بين الولايات القضائية الممثلة بشأن كيفية تحديد البطلان في البراءات وموعده ومكانه ومن يُصدر قرار البطلان.

يمكن الطعن بصلاحية البراءة بطريقتين أساسيتين في المنازعات المتعلقة بالبراءات: إما كجزء من الدفاع ضدّ دعوى تعدّ، أو من خلال طلب مباشر لإلغاء البراءة بسبب بطلانها المزعوم. وقد يتمّ الطعن أيضًا في صلاحية البراءات في سياقات أخرى، بما في ذلك في الإجراءات المتعلقة بالتهديدات التي يمكن اتخاذ إجراءات بشأنها والتي قد تكون مبررة؛ وفي الإجراءات التي تسعى إلى إصدار إعلان بعدم وجود حالة تعدّ؛ أو، في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، في تقييم صلاحية شهادة الحماية التكميلية.

في اليابان ومجموعة دول الأنديز، تُتخذ القرارات التقنية الرئيسية بشأن صلاحية البراءة من خلال العمليات الإدارية. وفي حين تتوفر فرصة للمراجعة القضائية، فإن هذا التدخل لا يحدث عادة إلا عندما يكون هناك دفاع ضدّ الإبطال في دعاوى التعدي على البراءات أمام المحكمة. في اليابان، يسمح الإجراء الإداري بأن يكون القرار الذي اتخذته مكتب اليابان للبراءات ساريًا تجاه الغير، في حين أن قرار الإبطال الصادر عن المحكمة في دعوى تعدّ لا يشكل جزءًا من قرار المحكمة، وبالتالي يكون له أثر محدود خارج القضية. كذلك، في مجموعة دول الأنديز، لا تملك السلطة التي تنظر في مسألة التعدي الاختصاص اللازم لإبطال البراءة. وتسري إجراءات التعدي على البراءات والإبطال بالتوازي مع بعضها البعض، ولكنها تبقى وثيقة الصلة.

في هولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، يتمتع القضاة بسلطة كاملة لتحديد صلاحية البراءات، وعادةً ما يترأسون إجراءات التقاضي التي تثار فيها مسألة الصلاحية. وفي المملكة المتحدة، يمكن رفع دعوى إبطال براءة أمام المحاكم أو المراقب المالي العام لمكتب الملكية الفكرية. وفي أغلب الأحيان، تنظر المحاكم في طلبات إلغاء البراءة. وتشمل العملية القضائية في المملكة المتحدة هيئة قضائية متخصصة، تتضمن قضاة لديهم مؤهلات علمية (بالإضافة إلى مؤهلاتهم القانونية)، فضلًا عن الآليات القضائية للإفصاح والاستجواب المضاد. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يتمتع القضاة بالمعرفة المتخصصة على مستوى الاستئناف، ولكن ليس دائمًا في الدعاوى الابتدائية، حيث يكون قضاة

محاكم المقاطعات غير متخصصين ويكتسبون الخبرة بمرور الوقت. وفي هولندا، تعالج قضايا الصلاحية المتعلقة بالبراءات الوطنية أمام المحكمة، لأن مكتب البراءات لا يقوم بفحص شروط الأهلية للحصول على براءة. وتختص محكمة لاهاي بالنظر في قضايا البراءات، ويتمتع القضاة فيها، وإن لم يكونوا مدربين من الناحية التقنية، بالقدرة على فهم المسائل التقنية والتعامل معها. ويمكن الطعن في البراءات الأوروبية بعد منحها سواء أمام المنظمة الأوروبية للبراءات أو أمام المحاكم الوطنية. وفي معرض مناقشة هذه الاختلافات، سلط الفريق الضوء على أهمية خبرة متخذي القرار سواء في الإجراءات الإدارية أو القضائية.

وفي ما يتعلق بالمهل الزمنية للطعن في صلاحية البراءات، ما من قيود بشكل عام في معظم الولايات القضائية. وعندما تكون الصلاحية موضوع دعوى ردًا على التعدي، تنطبق فترة التقادم لرفع دعوى التعدي. وفي هولندا والمملكة المتحدة، قد تبرز أيضًا مسألة صلاحية البراءة بعد انقضاء مدة البراءة: على سبيل المثال، في ما يتعلق بصلاحية شهادة الحماية التكميلية، في المنازعات المتعلقة بالترخيص أو في حال وجود مسائل تتعلق بالإهمال. كذلك، تمت الإشارة إلى أنه في المملكة المتحدة، من الشائع الطعن في الصلاحية في النصف الثاني من عمر البراءة، إذ إن مصنعي المنتجات المشابهة تصبح مهتمة بالنظر في صلاحية البراءة بعد حصولها على إذن التسويق الخاص بها، الذي تحصل عليه عند انتهاء حماية حصريّة البيانات المتعلقة بترخيص التسويق لصاحب البراءة.

وناقش الفريق دور القضاة في تكوين المطالبات. ففي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، يشارك القضاة بنشاط في تحديد معنى مطالب البراءة كجزء من إجراءات تحديد الصلاحية، كما أنّ معظم إجراءات التعدي على البراءات تنطوي على دفاع قائم على بطلان البراءة، وغالبًا ما يكون تكوين المطالبة هو العامل المحدد للقضية. ومن ناحية أخرى، لا يتعمق القضاة في النقاط الدقيقة لتكوين المطالبة في اليابان وفي مجموعة دول الأنديز، حيث قد يحتاج القضاة إلى تحديد ما إذا كان هناك تعد على البراءة على النحو الذي فسرت به الوكالة الإدارية.

بعد ذلك، نظر الفريق في كيفية تأثير النتائج التي لا يمكن التنبؤ بها والمزايا غير المتوقعة على صلاحية البراءات. وأشار إلى أن مفهوم النتائج التي لا يمكن التنبؤ بها يمكن أن يتمظهر بطرق مختلفة، بناءً على سبب عدم القدرة على التنبؤ. وتم استعراض قرار المحكمة العليا في اليابان، حيث اعتمدت المحكمة النظرية القائلة إن الأثر الذي لا يمكن التنبؤ به شرط مستقل للنشاط الابتكاري. وناقش الفريق كيف تكون النتيجة غير المتوقعة أو الميزة التي لا يمكن التنبؤ بها مهمة في سياق تحليل البدهة، إذ يجب أن يكون الأثر صعب التنبؤ أو لا يمكن توقعه على نحو معقول لكي يُعتبر الاختراع غير بديهي. وعندما يتعدى التنبؤ بالنتيجة لأن الاختراع يجمع بين مفهومين من مجالين تقنيين مختلفين، اعتبرت محكمة الاستئناف في إنكلترا وويلز أنه من المهم تعريف الشخص الماهر على أنه يتميز بخصائص مختلفة لأغراض البدهة وقراءة الابتكارات المشابهة السابقة، مقارنة بالخصائص التي يتمتع بها الشخص الماهر في قراءة البراءة ووضع الاختراع موضع التنفيذ. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون الأثر غير المتوقع مهمًا بالاستناد معقولة البراءات. وقد تنشأ مشاكل محتملة إذا لم يرد وصف أو شرح صحيح للأثر غير المتوقع نفسه في مواصفات البراءة، ولم يتمكن صاحب البراءة من الاعتماد عليها. وينبغي التغاضي عن الأثر غير المتوقع الذي لا يتم الإفصاح عنه بصورة معقولة في الطلب أو تاريخ إيداع طلب الحصول على البراءة عند تقييم النشاط الابتكاري، أو قد يُعدّ هذا الأثر غير كافٍ.

وأخيرًا، استعرض الفريق النهج المتبعة إزاء التقارير التقنية، التي يتم إعدادها إما أثناء الإجراءات الإدارية أو القضائية، ومسألة الإجراءات القانونية الواجبة للقرارات المتخذة على المستوى الإداري التي تستند إلى تقارير تقنية ولكنها لا تخضع للمحاكمة الحضرورية التي ينظر فيها في الدعاوى القضائية. وبدأت المناقشة بالتفسير الأولي من محكمة مجموعة دول الأنديز الصادر في عام 2020، الذي يميز بين التقارير التقنية للخبراء التي تُعتبر بمثابة أدلة ويمكن للأطراف النظر فيها، والتقارير التقنية التي يقدمها خبراء مكتب الملكية الفكرية التي تشكل جزءًا من قرار مكتب الملكية الفكرية بشأن بطلان براءات الاختراع ولا تخضع لاستعراض الأطراف وللنهج الخصامي. وفي هولندا والمملكة المتحدة، نادرًا ما يتم اللجوء إلى خبراء تعيّنهم المحاكم. وفي حال الاستعانة بهم، يتم ذلك بكل شفافية وبمشاركة الطرفين: ويسمح للطرفين بالإدلاء ببيانات بشأن ما إذا كان ينبغي أن يكون هناك خبير من المحكمة أم لا وجميع المواد التي يقدمها الخبير إلى القاضي، وتتاح لهما فرصة التعليق عليها.

المراجع:

- محكمة العدل في مجموعة دول الأنديز [2020]، [التفسير السابق للمحكمة 622-الملكية الفكرية-2019](#)
- المحكمة العليا لليابان [2019]، قضية رقم 69 (Gyo-hi) 2018

- محكمة الاستئناف لإنكلترا وويلز (2010)، شركة Schlumberger Holdings المحدودة ضد شركة EWCA Civ 819 [2010] Electromagnetic Geoservices AS
- محكمة الاستئناف لإنكلترا وويلز (1991)، شركة Hallen Co ضد شركة Brabantia UK المحدودة RPC 195 [1991]

الجلسة 5: الإجراءات المتبعة في قضايا التعدي على البراءات

تناولت هذه الجلسة وفقرة "التأمل" المرافقة لها موضوع إجراءات التعدي على البراءات بالاستناد إلى نوعين من القضايا: تلك التي تنطوي على تعد غير مباشر، وتلك التي تنطوي على تعدّ بوسائل مماثلة. وتطرقنا أيضًا إلى ممارسات محددة تتعلق بالأدلة في قضايا التعدي على البراءات.

بدأت المناقشة بالتمييز بين التعدي المباشر وغير المباشر. فعلى سبيل المثال، في حين أن التعدي المباشر على مطالبة متعلقة بمنتج ما قد ينطوي على بيع المنتج المحمي ببراءة دون إذن، يمكن أن يحصل التعدي غير المباشر عبر بيع مجموعة من الأجزاء التي يمكن تجميعها للحصول على المنتج المطالب بحمايته.

وذكر أن التعدي غير المباشر لا يعامل بطريقة موحدة عبر الولايات القضائية. فعلى سبيل المثال، توجد في ألمانيا وفي المملكة المتحدة أسس قانونية محددة للحماية من التعدي غير المباشر على البراءات، حيث تتشابه الاختبارات القانونية وتعترف بالتعدي غير المباشر على أساس توريد أي وسيلة تتعلق بعنصر أساسي من عناصر الاختراع. في المقابل، في الهند، لا يعتبر التعدي المزعم القائم على جزء أو مجموعة أجزاء من منتج تعديًا غير مباشر. وقد تبرز بعض الاستثناءات لهذا النهج في ظروف معينة، ولكن هذه الاستثناءات غير منصوص عليها صراحة في القانون، ويتم تحديدها على أساس كل حالة على حدة. ومن الأمثلة المحتملة على ذلك الجزء الذي يشكل مطلبًا تابعًا لبراءة ما، أو السياق الذي لا يكون فيه للجزء أي استخدام آخر معترف به سوى كونه جزءًا من منتج محمي.

وتم استعراض وجهة نظر مختلفة من الاتحاد الروسي، حيث لا ينص القانون صراحة على مفهوم التعدي غير المباشر. غير أنه توجد سابقة لإنفاذ حماية البراءات في ظروف تنطوي على خطر التعدي، ويمكن اعتبارها شكلاً من أشكال التعدي غير المباشر. وشملت إحدى الحالات مناقشة حول ما إذا كان منح الموافقة التنظيمية على دواء يُزعم أنه يشكل تعديًا، وما تلا ذلك من إبرام عقود حكومية لبيعه بأسعار ثابتة، قبل انقضاء مدة البراءة، يمكن أن يشكل تهديدًا بالتعدي يؤدي إلى إصدار أمر قضائي. وذكّر أن الحصول على ترخيص التسويق في حد ذاته، من دون اتخاذ مزيد من الإجراءات لبيع المنتجات المخالفة قبل انقضاء مدة البراءة، قد لا يكون كافيًا لمنح أمر قضائي في بعض الولايات القضائية مثل المملكة المتحدة. وفي هذا السياق، أثرت أيضًا مسألة تفاعل قانون البراءات مع مفاهيم في مجالات قانونية أخرى، مثل قانون المنافسة. وأشار إلى أن مفهوم إساءة استعمال الحق قد تكون له عواقب في منح الأوامر القضائية في قضايا التعدي على البراءات، بالرغم من عدم لحظ ممارسة موحدة بين الولايات القضائية الممثلة. وفي ألمانيا، على الرغم من وجود حكم قانوني برفض إصدار أمر قضائي على أساس الممارسة التعسفية، فمن النادر أن يستخدم هذا الحكم إلا في الحالات التي تنطوي على براءات أساسية موحدة (SEP).

بعد ذلك، انتقل النقاش إلى موضوع التعدي بوسائل مماثلة، وذكّر أن هذا النوع من إجراءات التعدي لا يستخدم عادة في جميع الولايات القضائية. بيد أنه توجد بعض أوجه التشابه مع نهج الوسائل المماثلة في الولايات القضائية التي نوقشت، مثل الهند وألمانيا.

وجرى استعراض النهج الألماني المتبع في تحديد التعدي المزعم الذي ينطوي على خصائص شبيهة سمات مطالبات البراءات، بما في ذلك اختبارات المعادلة التي تم تطويرها في إطار قانون السوابق القضائية. وأشار إلى أن تكوين المطالبة هو الأساس الجوهرى لأي اختبار من هذا القبيل. وفي ألمانيا، تناولت التفسيرات القانونية بالتفصيل النهج المحدد المتبع في تكوين المطالبة. ولوحظ أيضًا أن النظر في الأثر التقني للخصائص المشابهة في ضوء الأثر التقني للمطالبة كان مناسبًا في كل من الهند وألمانيا. وتطرقنا القضايا التي جرى استعراضها أيضًا إلى مسائل محددة برزت في سياق تكوين المطالبات، مثل ما إذا كان صاحب البراءة قد مارس قرارًا بالاختيار الإيجابي لقصر الحماية الملتزمة على الوصف

المحدّد، الذي يمكن وصفه في المملكة المتحدة بأنه "أفصح عنه ولم يُطالب به". وفي الهند، كثيرًا ما تطرح مسائل التغطية والإفصاح أمام المحاكم في الحالات التي تنطوي على منتجات صيدلانية، ويتطلب ذلك، على سبيل المثال، تحديد ما إذا كانت المواصفات في براءة لاحقة موجودة في البراءة السابقة. ومن ناحية أخرى، فإن مبدأ الوسائل المماثلة لم ينص عليه صراحة بعد في الاتحاد الروسي، حيث لم يظهر الكثير من هذه الحالات حتى الآن، ويتم البت فيها على أساس كل حالة على حدة.

وأخيرًا، استمع الفريق إلى استعراض حول إطار التعامل مع الأدلة في المنازعات المتعلقة بالبراءات في الهند، الذي يتضمّن الأدلة الشفهية والخطية، واستجواب الشهود من الطرفين، والأدلة المقدمة من الخبراء والأشخاص التقنيين (بما في ذلك الأدلة المتقابلة المقدّمة خلال نقاشات الخبراء المباشرة "hot tubbing")، والإجراءات المحددة للقضايا التي تنطوي على براءات أساسية موحدة (SEP). ولوحظ أن هذه القواعد العامة تبين التشابه في قواعد التقاضي المدني في ولايات قضائية أخرى، بما في ذلك في فرنسا. علاوة على ذلك، وفي حين أن النهج المشترك إزاء عبء الإثبات (أي أنّ الطرف الذي يؤكد واقعة يجب أن يثبتها) ينطبق على المنازعات المتعلقة بالتعدي على البراءات والتمحورة حول مطالبة متعلقة بمنتج ما، ينطبق شكل مختلف من عبء الإثبات على حالات التعدي على مطالبة تتعلق بعملية ما: ففي هذه الحالات، إذا أثبت المدعي أن المنتجات الناتجة عن العملية المطالب بها وعملية التعدي المزعومة متطابقة، ينتقل العبء إلى المدعي عليه ليثبت أن العملية المستخدمة مختلفة.

وبشكل عام، لاحظ الفريق أن القوانين والسوابق القضائية التي تحكم هذه الأشكال الأقل شيوعًا من التعدي على البراءات تتطور بسرعة متفاوتة في مختلف البلدان. غير أن الفريق توقع أن تُرفع مثل هذه الدعاوى في الولايات القضائية التي لم تتلق هذه المنازعات بعد، في المستقبل، حيث يسعى المتنازعون إلى منتهيات فعالة لتسوية منازعاتهم.

المراجع:

- محكمة العدل الفيدرالية، ألمانيا [2016]: BGH GRUR 2016، 1254-V-förangkoge für،
- محكمة العدل الفيدرالية، ألمانيا [2002]: BGH GRUR 2002، 517-schnester I، 515،
- دلهي، المحكمة العليا، الهند [2017]: شركة Micromax Informatics المحدودة ضد
- FAO(OS) (COMM) 169/2017 & CM ، Telefonaktiebolget Lm Ericsson
- No.40001/2017
- دلهي، المحكمة العليا، الهند [1977]، Raj Prakash ضد Mangat Ram Chowdhry و Ors،
- AIR، 1978 دلهي 1
- محكمة بومباي العليا في الهند [1935]: Chimanlal ضد Lallubhai Chakubhai Jariwala
- Chunilal and Co.، AIR 1936 Bom 99
- محكمة الملكية الفكرية، الاتحاد الروسي [2018]: Farmsintez JSC، ضد Celgene Corporation
- BratskHimSintez LLC، وزارة الصحة العامة، القضية رقم A40-170151/2017
- محكمة الملكية الفكرية، الاتحاد الروسي [2019]: Clauser ضد الدائرة الاتحادية الروسية للملكية الفكرية؛
- Putarakin (مشارك)، قضية رقم 2017/40-1

الجلسة 6: مسائل فريدة مرتبطة بمنازعات البراءات المتعلقة بالمواد البيولوجية والصيدلانية

افتتحت هذه الجلسة بالاعتراف بمستوى الاهتمام العام بموضوع البراءات البيولوجية والصيدلانية في السياق العالمي الحالي لكوفيد-19. وتركزت الجلسة حول مفهومين أساسيين، يتعلق كلاهما بما يمكن للمخترع أن يحصل على براءة له: أولاً، ماذا يحدث عندما يتبين أن المنتج الصيدلاني المحمي بموجب براءة له استخدام طبي آخر؟ وثانيًا، ما هي كمية المعلومات المطلوب الكشف عنها في طلب البراءة لدعم المطالبات بالحصول عليها، على سبيل المثال في الحالات التي يتم فيها التنبؤ بنتائج مركب صيدلاني ولكنها ليست مثبتة ببيانات المواصفات، أو في الحالات التي لا تشمل فيها العملية الموصوفة جميع المنتجات المطالب بحمايتها؟ وأشار إلى عدم وجود سوابق قضائية عالمية راسخة للرد على هذه المسائل المواضيعية؛ وفي حين أن بعض الولايات القضائية قد فصلت في بعض الحالات، فإن هذه القرارات تستند إلى

أطر قانونية وطنية خاصة. وعلى الرغم من أنه يمكن ملاحظة أوجه التشابه في المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها التشريعات الوطنية عبر الولايات القضائية، تُحدّد النتيجة القضائية بالصياغة الدقيقة للأحكام القانونية، فضلاً عن نهج السياسات العامة المختلفة والمعقدة لتحفيز البحث والابتكار، واستعداد السلطة القضائية أو تحفظ على الاستجابة للتطورات في مجال السياسات العامة.

تطرقت المناقشة أولاً إلى الاستخدام الطبي الثاني. وتمّ إيضاح هذا المفهوم بالإشارة إلى الإطار الذي ينظم الاستخدام الطبي الأول والثاني بموجب الاتفاقية الأوروبية للبراءات، التي تنص على أن المادة أو التركيبة التي يكون الاستخدام الطبي الأول لها معروفاً يمكن أن تحصل على براءة للاستخدام الثاني أو أكثر بطريقة أخرى إذا كان هذا الاستخدام جديداً ومبتكراً. ويُذكر أن تلك القواعد المحددة المتعلقة بمطالبات الاستخدام الطبي الأول والثاني منصوص عليها بموجب الاتفاقية الأوروبية للبراءات كنتيجة لاستبعاد الأساليب الطبية من حماية البراءة. كذلك، تمّ استعراض الأحكام التي تنظم تعريف الاستخدامات الطبية الأولى والثانية، ونطاق الأهلية للحماية بموجب براءة، وأشكال المطالبة بالاستخدام الطبي الثاني، والحماية الممنوحة بموجب الاتفاقية الأوروبية للبراءات. وتناولت المناقشة الأسئلة الصعبة التي تطرح عند تطبيق هذه المفاهيم. وخارج إطار الاتفاقية الأوروبية للبراءات، تختلف المعايير التي تحدد ما إذا كانت طرق التشخيص مؤهلة للحصول على البراءة وبموجب أي شروط، وذلك باختلاف الولايات القضائية والقوانين الوطنية.

وأشير إلى أنه يمكن الإقرار بوجود نهج مشترك إزاء الصلاحية في جميع الأنظمة القانونية للاتفاقية الأوروبية للبراءات، نظرًا إلى أن كلا من المحاكم الوطنية والمكتب الأوروبي للبراءات (EPO) يطبق قواعد الأهلية للبراءة بموجب الاتفاقية الأوروبية للبراءات عند منح البراءة أو إبطالها. وعلاوة على ذلك، تنظر المحاكم الوطنية (وغالبا ما تتبع) تفسير هذه القواعد التي تقدمها مجالس الطعن التابعة للمكتب الأوروبي للبراءات عند البتّ في صلاحية البراءات الممنوحة بموجب الاتفاقية الأوروبية للبراءات. ومع ذلك، لا يتوفر مثل هذا النهج المشترك بالنسبة لمسائل التعدي، وهي مسألة تخص المحاكم الوطنية.

وتمّ استعراض منظور آخر من الصين، حيث تستبعد أيضًا أساليب التشخيص أو علاج الأمراض من الأهلية للبراءة. غير أنه لوحظ في الصين أن المطالبات المتعلقة بالاستخدامات الطبية (سواء كانت الاستخدامات الأولى أو الثانية) تعامل على أنها مطالبات متعلقة بالأسلوب، ويمكن أن تكون مؤهلة للحصول على البراءة عندما تصاغ على أنها مطالبات "من النوع السويسري"، أي كمطالبات باستخدام الصيدلاني لمادة في إعداد دواء لعلاج مرض ما. وذكر أن المبادئ التوجيهية لاختبار البراءات التي تصدرها إدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية تنص بالتحديد على النظر في مطالبات الاستخدام الطبي. ويختلف هذا النهج عن هذا النهج المتبع في اتفاقية البراءات الأوروبية، التي تعتبر أن طلب الاستخدام الطبي الإضافي مطلبًا يتعلق باستخدام مادة ما، وليس متعلقًا بالأسلوب.

وتمّ التطرّق إلى التحديات التي تنشأ في ما يتعلق بأهلية الحصول على البراءة في هذا السياق، مثل التحديات القائمة على أساس البداهة وعدم كفاية الإفصاح. وتم الفصل في هذه القضايا في قرار عام صدر في عام 2006 من قبل محكمة بيجين الشعبية الوسطى التي رأت أن مطالبة شركة فايزر للاستخدام الطبي الثاني لسيلدينافيل (فياغرا) قابلة للحصول على براءة. كما أُشير إلى أنه في عام 2021، أنشئت "آلية لتسوية المنازعات المتعلقة بالبراءات في وقت مبكر" في الصين، تربط بين إجراءات استعراض تسويق الأدوية والموافقة عليها وبين إجراءات تسوية المنازعات القضائية بشأن البراءات، من بين أمور أخرى. وتمكن الآلية الأطراف من تسوية المنازعات المتعلقة ببعض براءات المستحضرات الصيدلانية والاستخدامات الطبية للمواد البيولوجية سواء من خلال الطرق الإدارية أو القضائية.

ثم انتقلت المناقشة إلى أسئلة تتعلق بما إذا كانت المعلومات الواردة في طلب البراءة كافية لإثبات وسع نطاق المطالبة المقدمة، مع الاعتراف بأهمية الإفصاح الكافي عند تحديد قابلية الحصول على براءة في قطاع المستحضرات الصيدلانية. وجرى الاعتراف بالخصائص المحددة للسياق الصيدلاني الذي تنشأ فيه هذه الأسئلة، مثل الجداول الزمنية لتطوير الأدوية، وأهمية تحقيق المستوى المناسب من الحماية للابتكار، ومستوى البيانات المطلوبة لتحديد الطابع الابتكاري للمطالبات المتعلقة بالبراءات، نظرًا إلى الطبيعة الشديدة التخصص لهذا المجال.

وقدم الفريق لمحة عامة عن كيفية التعامل مع البيانات التكميلية في مختلف الولايات القضائية الممثلة، وتحديدًا ما إذا كان من الممكن النظر في البيانات المقدّمة بعد تقديم طلب البراءة (تاريخ إيداع الطلب) لدى تحديد أهلية الحصول على البراءة. وفي الصين، شكل ذلك مسألة مهمة في الإصلاحات الوطنية التي اعتمدت مؤخرًا. وينص التفسير القضائي

الملزم الصادر عن محكمة الشعب العليا في الصين في عام 2020 على ضرورة مراجعة المحكمة لبيانات الاختبار التكميلية المقدمة بعد تاريخ الإيداع.

كذلك، جرى استعراض مفهوم المعقولية، الذي أعد بموجب قانون السوابق القضائية لمجالس الاستئناف التابعة للمكتب الأوروبي للبراءات والمحاكم الوطنية ضمن الإطار القانوني الأوروبي. ويوضح السياق المحدد لمطالبات الاستخدام الطبي الثاني بعض المسائل التي قد تنشأ، كما في حالة التجاذب بين شرط أن يكون الابتكار جديدًا (ما يحفز الإيداع المبكر للطلب) وشرط الإفصاح عن مساهمة تقنية معقولة في الطلب (ما يتطلب توفير بعض البيانات). وأشار إلى الصعوبات في تقييم البيانات المطلوبة لدعم الأثر التقني المذكور في الطلب، وتحديد ما إذا كان الاختراع قد اكتمل في تاريخ الإيداع أو كان مجزئ تكهنات. والأهم من ذلك، تم التأكيد على أن هذه الأسئلة ليست لها إجابات محددة، وأنها موضوع بحث مستمر، إذ أُحيلت المسألة إلى مجلس الاستئناف الموسع للمكتب الأوروبي للبراءات في عام 2021.

واختتمت الجلسة بالاعتراف بالتعقيدات التي تواجه الهيئات القضائية في التعامل مع المنازعات المتعلقة بالبراءات التي تنطوي على منتجات بيولوجية وصيدلانية.

المراجع:

- محكمة بيجين الشعبية المتوسطة، الصين [2006]: شركة Pfizer Ireland Pharmaceuticals ضد المكتب الحكومي للملكية الفكرية في جمهورية الصين الشعبية، مجلس إعادة النظر في البراءات، حكم إداري (2004) Yi Zhong Xing Chu Zi، رقم 884
- [مبادئ توجيهية للاختبار صادرة عن إدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية \(CNIPA\)، الصين \[2010\]](#)
- [محكمة الشعب العليا، الصين \[2020\]: الأحكام الصادرة عن محكمة الشعب العليا بشأن عدة مسائل تتعلق بتطبيق القانون في القضايا الإدارية المتعلقة بمنح البراءات وإبطالها \(I\)](#)
- [المكتب الأوروبي للبراءات \[2019\]: قانون السوابق القضائية لمجالس الاستئناف، المادة 7.C.1، "الاستخدام الطبي الأول والثاني"](#)

الجلسة 7: التعويضات

ركزت هذه الجلسة على التعويضات باعتبارها شكلاً نهائيًا من أشكال الانتصاف والنتائج لأصحاب المطالبات في قضايا التعدي على البراءات.

بدأت المناقشة بعرض لمحة عامة عن مختلف أنواع التعويضات التي تنجم عن التعدي على البراءات، مع الإقرار بالاختلافات بحسب النظام القانوني. وأشار إلى أن جبر الضرر في قضايا التعدي على البراءات في الهند يمكن أن يهدف إلى التعويض/ردّ الحق (على سبيل المثال، على شكل أرباح ضائعة، أو تقديم حسابات، أو إتاوات معقولة)، أو يكون غير مباشر، أو عقابي.

وناقش المتحدثون التعويضات المعززة، المشار إليها أيضًا في بعض الولايات القضائية بتعويضات "عقابية" أو "تحذيرية"، مما يسمح للمحاكم بإصدار أمر بتعويضات تتجاوز نطاق التعويض في ظروف التعدي المتعمد أو غيرها من العوامل المشددة. وتتوفر هذه التعويضات في بعض الأنظمة القانونية وليس في كلها. وفي جمهورية كوريا، أدخل إصلاح قانوني حديث تعويضات معززة على قانون البراءات، ويمكن أن يصل المبلغ الممنوح إلى ثلاثة أضعاف مبلغ جبر الضرر التعويضي؛ ومع ذلك، فإن التغييرات التشريعية حديثة، ولم تحصل بعد أي حالات قضت فيها المحكمة بتعويضات معززة بموجب هذه الأحكام. وأثار الفريق أيضًا مسألة ما إذا كانت التعويضات المعززة هي تعويض أو عقوبة، والقلق من العقاب المزدوج، في حال فرضت عقوبات جنائية أيضًا.

بعد ذلك، تم التركيز على ثلاثة أساليب لاحتساب الأضرار معتمدة في جمهورية كوريا، بالإضافة إلى النهج المتوخى في المحكمة الموحدة للبراءات: خسارة أرباح صاحب البراءة نتيجة التعدي، والربح الذي حققه المتعدي، ومعدل الإتاوة المعقولة، الذي يقدر بأنه المبلغ الذي كان الطرف المرخص له ليدفعه للحصول على الحقوق الخاصة بالاختراع. ولوحظ أن احتساب الأرباح الضائعة، باستخدام الطريقة الأولى، يمكن أن يؤدي إلى منح تعويضات كبيرة، ولكن قد

يكون من الصعب تقديم أدلة كافية لإثبات نطاق الخسارة. وكثيرًا ما تستخدم المحاكم في هذه الولايات القضائية الطريقة الثانية، أي احتساب أرباح المتعدي. ويستند ذلك إلى صيغتين عامتين: الإيرادات ناقص التكاليف، والإيرادات مضروبة بنسبة الربح. أما بالنسبة للطريقة الثالثة، فتمّ التشديد على أن المحاكم قد تنظر في عوامل مختلفة لتحديد الإتاوة المعقولة، بما في ذلك القيمة الموضوعية للتكنولوجيا المشمولة بالبراءة، وأدلة على اتفاقات الترخيص القائمة مع طرف ثالث، من بين أمور أخرى. وأخيرًا، في جمهورية كوريا، حيث لا توجد أدلة كافية لإثبات الوقائع اللازمة لإثبات مبلغ التعويضات بموجب الأساليب الثلاثة المذكورة أعلاه، يمكن للمحاكم أن تمارس صلاحيتها التقديرية في احتساب المبلغ بناء على الحجج العامة والأدلة المقدمة.

ومن بين التحديات التي تواجهها المحاكم في احتساب التعويضات، كانت صعوبة جمع الأدلة تحديًا شائعًا في جميع الولايات القضائية، بسبب الافتقار إلى المعلومات التي يمتلكها المدعي حول أنشطة المتعدي وحساباته. ويتمثل تحد آخر في عدم الاستعانة كثيرًا بخبراء التعويضات، مما يؤدي إلى قيام القضاة أنفسهم باحتساب معظم التعويضات. وأخيرًا، تناول الفريق التحدي المتمثل في احتساب معدل الاشتراكات في الحالات التي تنطوي على براءات متعددة، نظرًا إلى أن هناك الكثير من العوامل التي ينبغي مراعاتها عند تحديد نطاق مساهمة الاختراع المشمول بالبراءة (كنسبة مئوية) في قيمة المنتج أو مبيعاته. وتشمل الاعتبارات عدم القدرة على الاستغناء عن الاختراع المحمي ببراءة، أو أهميته، أو معدل السعر، أو المعدل الكمي للاختراع المحمي ببراءة نسبة إلى المنتج المتعدد المكونات، من بين أمور أخرى.

وجرى أيضًا استعراض نهج محكمة البراءات الموحدة (UPR) إزاء التعويضات. فبعد إنشاء المحكمة، ستمتع باختصاص حصري تجاه الدول الأعضاء المتعاقدة في الاتفاق على محكمة موحدة لبراءات الاختراع تتعلق ببراءات الاختراع الأوروبية ذات الأثر الموحد، والبراءات الأوروبية التي لم تخضع لولاية الاتحاد خلال الفترة الانتقالية. وتم التشديد على أن أنظمة الاتحاد تنص على ألا تكون التعويضات عقابية؛ ومع ذلك، فهي تنص أيضًا على أن المتعدي يجب ألا يستفيد من التعدي، ما قد يؤدي إلى منح تعويضات معززة من خلال إدراج الخسارة التي تكبدها الطرف المتضرر، بالإضافة إلى الربح الذي حققه المتعدي. ومن المتوقع أن توفر محكمة البراءات الموحدة طرقًا إجرائية مختلفة لاسترداد التعويضات والتكاليف القانونية. بالإضافة إلى ذلك، ستتضمن المحكمة مركزًا للتحكيم والوساطة يسمح بتسوية التعويضات. ولكن لوحظ أن محكمة البراءات الموحدة قد تواجه بعض التحديات الناشئة عن التضارب المحتمل بين قواعدها والأنظمة الوطنية للدول الأعضاء المشاركة فيها.

وأخيرًا، جرى تبادل وجهات النظر بشأن التكاليف القانونية والحدود القصوى لاسترداد التكاليف القانونية. وأدى ذلك إلى مناقشة ما إذا كان من الممكن فرض حدود قصوى على أصحاب حقوق البراءات أو على مبلغ معقول من الاسترداد.

المراجع:

- المحكمة العليا في دلهي، الهند [2018]: شركة Koninklijke Philips ضد Rajesh Bansal وشركة Koninklijke Philips ضد Bhagirathi Electronics (CS (COMM) 24/2016) و CS(COMM) 436/2017
- محكمة البراءات في جمهورية كوريا [2018]: القضية رقم 1893
- [الاتفاقية بشأن محكمة براءات موحدة](#) بتاريخ 18 فبراير 2013، 16351/12
- [النظام الداخلي الأولي لمحكمة البراءات الموحدة](#)، 2017

مائدة مستديرة: مستقبل إدارة قضايا البراءات

تطرقت المائدة المستديرة إلى التوجهات الرئيسية الناشئة في إدارة قضايا البراءات ومستقبلها، حيث أشار المشاركون إلى أدوات إدارة القضايا التي رأوا أنها مفيدة للغاية أو تثير تحديات.

واستهلت المناقشة بآراء الفريق بشأن مزايا ومساوئ التكنولوجيات الجديدة لإدارة قضايا البراءات. وأشار أعضاء حلقة النقاش إلى الكثير من الفوائد التي يمكن جنيها من استخدام التكنولوجيا، مع وجود اختلافات بين المشاركين حول القيود التي تفرضها التكنولوجيا.

وجرى استعراض التجارب المتعلقة باستخدام جلسات الاستماع عن بعد، التي كثر استخدامها أثناء تفشي جائحة كوفيد-19. وأشار المشاركون إلى عدد من فوائد جلسات الاستماع عن بعد، ووجدوا أنها فعالة خصوصاً في جلسات الاستماع القصيرة، مثل جلسات الاستماع الخاصة بإدارة القضايا. كذلك، اعتبروا أنها تساهم في تعزيز الكفاءة والوصول إلى العدالة، عبر تيسير مشاركة الأطراف والشهود المقيمين في مواقع بعيدة جغرافياً أو الذين يجدون صعوبة في التفاعل في إطار محكمة مثلاً.

وفي الوقت نفسه، أثير عدد من الشواغل. فيتمثل أحد المخاطر المحتملة في تراجع الحضور القضائي أو تقليص دور القاضي، بسبب عرض القضية كأحد الوجوه الكثيرة على الشاشة، من دون تمييزهم عن الأطراف الآخرين في الدعوى. وأقر المشاركون أيضاً بقيمة التواصل الشخصي والتواصل غير الشفهي في قاعة المحكمة، وأشار بعضهم إلى التحديات التي تواجه القضاة في "استطلاع الغرفة" خلال جلسات الاستماع عن بعد، وأعربوا عن تفضيلهم لوجود شهود في قاعة المحكمة من أجل ممارسة الرقابة الكاملة عند أخذ الأدلة. وطرحوا أيضاً أسئلة عن كيفية ضمان الأمن والسرية، التي كثيراً ما تثير القلق في قضايا البراءات. وقد تختلف فوائد عقد جلسات الاستماع عن بعد بالنسبة للقضاة على مختلف المستويات. فعلى سبيل المثال، عندما تنظر هيئة من القضاة في قضية ما، قد يكون من العملي أكثر أن يكون أعضاء هيئة المحكمة في الغرفة نفسها. ومن ناحية أخرى، قد تكون جلسات الاستماع عن بعد أكثر صعوبة بالنسبة لقضاة محاكم الدرجة الأولى مقارنة بقضاة محكمة الاستئناف. وأخيراً، أعرب المشاركون أيضاً عن قلقهم من أن سهولة استخدام تكنولوجيا الفيديو قد تؤدي إلى الإفراط في استخدامها، من دون التفكير جيداً في مدى ملاءمتها لكل حالة، فضلاً عن ضياع الفرصة لتدريب المحامين الجدد في قاعات المحكمة.

ومع الإقرار بأن جلسات الاستماع عن بعد ستزداد أهمية في المستقبل، أعرب فريق الخبراء عن وجهات نظر متباينة بشأن النطاق المثالي للاستفادة من جلسات الاستماع الافتراضية في الإجراءات القضائية. فمن ناحية، كان هناك رأي مفاده أنه ينبغي تعزيز نهج هجين، مما يتيح للأطراف الاختيار بين المشاركة شخصياً أو عن بعد بواسطة الفيديو. ومن ناحية أخرى، لوحظ أن بعض الشواغل الناشئة عن استخدام التكنولوجيا، مثل القدرة على ضمان السرية، لا تختلف كثيراً عن الشواغل المماثلة التي تثار في قاعة المحكمة، ويمكن التخفيف منها إلى حد كبير عن طريق نظام للسمع عن بعد حسن التصميم، يختلف عن منصات الندوات الافتراضية المعتادة، ويمكنه أن يوفر الخصوصية للقضاة، وأن يضع المحامين في مواقع محددة، وأن يوفر غرف الدردشة للأطراف لكي يجتمعوا بشكل منفصل بحسب الاقتضاء.

وناقش الفريق أيضاً أوجه التقدم التكنولوجي الأخرى المستخدمة في قاعات المحكمة، مثل الأنظمة الحاسوبية التي تُوَازر إدارة المهل الزمنية، عبر توفير معلومات محدثة عن الوضع، والتحقق مما إذا تم الامتثال إلى توجيهات القضاة في الوقت المناسب، وبعث رسائل تذكير عند عدم إيداع المواد في الوقت المحدد مثلاً. ورأى بعض القضاة أن مثل هذه الأنظمة يمكن أن تعود بالنفع على المحاكم وموظفيها على حد كبير. ومع ذلك، دار نقاش حول الفائدة والضرر المحتملين لـ"أنظمة الحكم الآلي" هذه في المستقبل. وأثيرت مسائل مثل عدم وضوح الخط الفاصل بين دور كلٍّ من الحاسوب والقاضي، وتراج دور القاضي، والافتقار إلى الموضوعية، والتحيزات المتأصلة في الخوارزميات. ولاحظ الفريق أن مناقشة أوجه التحيز في النظم المؤتمتة تتيح فرصة للتفكير أيضاً في وجود تحيز واع ومتعمد لدى البشر والقضاة أنفسهم.

وتناول بعض المتحدثين الأساليب الأخرى لإدارة قضايا البراءات، وشددوا على ضرورة التفاعل المبكر والمنتظم بين القاضي والأطراف للمساعدة في مراقبة إدارة قضايا البراءات، التي غالباً ما تكون معقدة ومكلفة. واعتبر المتحدثون أن هذه المشاركة النشطة للقاضي في إدارة القضية أساسية أيضاً للتشجيع على التسوية. ورأى أحد أعضاء الفريق أن تيسير التسويات بين الأطراف له دور مهم في إدارة القضايا القضائية. وفي الوقت نفسه، تم التأكيد على أن محادثات التسوية ليست متطابقة، وأن كل بلد يتعامل مع الوساطة القضائية بطريقة مختلفة. فقد ترغب الأطراف في إجراء وساطة تقييمية، مع تقييم محايد للحالة، أو وساطة تيسيرية تتناول الحجج في إطار العلاقات الإنسانية. وفي بعض البلدان، يسمح للقضاة بالدخول في مفاوضات تسوية، في حين أن الوساطة تتم في بلدان أخرى من قبل وسيط خارج المحكمة.

وأخيراً، تم التطرق إلى مسألة نقل التكاليف كوسيلة للتصدي للدعاوى العنيفة والكيدية، ولوحظ أنه اتجاه متزايد في بعض الولايات القضائية.

المرجع:

- المحكمة العليا في الهند [2021] شركة Uflex المحدودة ضد حكومة تاميل نادو و Ors 2021 SCC
OnLine SC 738

اختتام المنتدى

اختتمت القاضية أنابيل بينيت، رئيسة مجلس الويبو الاستشاري للقضاة، والسيد ماركو أليمان، مساعد المدير العام لقطاع الملكية الفكرية والنظم الإيكولوجية للابتكار في الويبو، منتدى الويبو لقضاة الملكية الفكرية لعام 2021.

وأشارت القاضية بينيت في ملاحظاتها الختامية إلى أن المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية، ولا سيما في مجال البراءات، ليست ثابتة. وأكدت مجددًا أن هناك أوجه تشابه واختلاف بين الولايات القضائية، وأن الغرض من مناقشات المنتدى هو إتاحة الفرصة للقضاة للتحدث بحرية، وتشكيل مجموعة من الأقران القضائيين الذين يمكنهم الاستفادة من بعضهم البعض.

وأشارت القاضية بينيت إلى أن المناقشات أبرزت أن قانون البراءات ليس مجالًا معزولًا، بل إنه يُعنى بالمبتكرين واختراعاتهم التي تتطلع إلى المستقبل. ويمكن أن يكون دور القضاة في تطبيق المبادئ القانونية الحالية على هذه الاختراعات معقدًا، وقد شملت المناقشات التي جرت على مدى الأيام السابقة مجموعة واسعة من الموضوعات، منها إساءة استخدام الحقوق، وعوامل السياسة العامة الخارجية، وتداخل الحقوق، ومبدأ التناسب، والدفاع، بما في ذلك الدفاع العادل والمعقول وغير التمييزي (FRAND)، والتراخيص الإجبارية، ومصادرة السلع المقلدة، ومبدأ الوسائل المماثلة، والاستخدام الطبي الثاني، وبيانات ما بعد النشر، وعناصر الإفصاح الكافي، ومدى التدخل القضائي المناسب في إدارة القضايا، بما في ذلك أخذ الأدلة. لذلك، نوقشت إدارة القضايا بجميع أشكالها. وأعربت القاضية بينيت عن أملها في أن يساعد المنتدى القضاة على أن يكونوا على دراية بتطور القضايا والنهج في جميع أنحاء العالم، وفي معرفة الأسئلة التي ينبغي طرحها.

ولاحظت القاضية بينيت التفاعلات المستمرة نتيجة الدورات السنوية للمنتدى. وقالت إنها تتطلع إلى دورة المنتدى لعام 2022، وتشجع جميع المشاركين على الانضمام مرة أخرى في العام المقبل.

وشكر السيد أليمان، متحدًا باسم الويبو، جميع القضاة المشاركين. وأعرب عن سرور الويبو للاستجابة الكبيرة لبرنامج هذا العام بشأن البراءات وإدارة القضايا، مشيرًا إلى أن عددًا قياسيًا من 360 قاضيًا شاركوا هذا العام.

وأشار السيد أليمان إلى أن مستوى الاهتمام بموضوع البراءات لافِت، خصوصًا أنه مجال ضيق وتقني، ويجري التقاضي بشأنه حاليًا في عدد محدود من البلدان. وفي ضوء هذه الحقائق، اعتبر السيد أليمان أن الاهتمام الذي أبدى خلال الملتقى مهم من جوانب عدة. أولًا، أوضح أهمية تسهيل الوصول إلى الملكية الفكرية وإظهار أهميتها لمجموعة أوسع من أصحاب المصلحة في منظومة الملكية الفكرية، الأمر الذي يشكل جانبًا هامًا من رؤية الويبو. ثانيًا، أظهر أن حقوق الملكية الفكرية، على الرغم من كونها فطرية بطبيعتها، تأخذ منحًا عالميًا بشكل متزايد. وثالثًا، إن أساليب إدارة القضايا التي تم استعراضها ستُستخدم في مجالات أخرى متعلقة بالملكية الفكرية، وفي الإجراءات المدنية بشكل عام.

وذكر السيد أليمان بالمناقشات التي دارت حول القواسم المشتركة القوية ضمن القضايا التي تنشأ في مختلف الولايات القضائية، مثل تحديات التعامل مع المواضيع المعقدة والتقنية، إلى جانب الدروس المستفادة بشأن الهياكل والنهج القضائية المختلفة للغاية لإزاء هذه المشاكل. لذلك، أعرب السيد أليمان عن اعتقاده بأن المنتدى حقق الغرض المنشود منه، أي الإفادة والاستفادة. كذلك، أعطت المناقشات زخمًا إضافيًا وإلهامًا للدليل القضائي الدولي لإدارة قضايا البراءات في الويبو الذي يجري إعداده بالتعاون مع معهد بيركلي القضائي.

ووجه السيد أليمان الشكر إلى المنسقين والمتحدثين الذين شاركوا في هذه المناقشات من أجل تبادل معارفهم وخبراتهم، وكذلك جميع المشاركين، للتعبير عن آرائهم وتجاربهم وأفكارهم، وتوسيع المحادثات من أجل الوصول إلى العالم أجمع.

وشدد السيد أليمان على رأي الويبو، ومفاده أن هذه الأوساط القضائية الدولية تقوم على المشاركة المستمرة من جانب القضاة الذين يكرسون وقتهم الثمين لمشاركة مساهماتهم القيمة معنا، وأعرب عن أملها في أن يواصل القضاة المشاركون العمل مع الأوساط القضائية الدولية للملكية الفكرية، التي تشكل جوهر المنتدى وأساس عمل الويبو مع السلطات القضائية.



المنظمة العالمية للملكية الفكرية
34, chemin des Colombettes
P.O. Box 18
CH-1211 Geneva 20
Switzerland

الهاتف: +41 22 338 91 11
الفاكس: +41 22 733 54 28

للإطلاع على تفاصيل الاتصال بمكاتب
الويبو الخارجية، يُرجى زيارة الموقع التالي
www.wipo.int/about-wipo/ar/offices